



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا - النجف الاشرف

القانون، دبلوم الانتخبات والحكم الرشيد

# النظام الانتخابي وتولي السلطة

بحث تقدمت به الطالبة

وسن ناظم عبد الهادي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / القانون / الدبلوم العالي

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في الانتخبات والحكم الرشيد

بإشراف

أ.د. علي سعد عمران القيسي

٢٠٢١ م

١٤٤٣

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَّأُولَهَا بَيْنَ النَّاسِ وَيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ

مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ»

صدق الله العلي العظيم

آل عمران - من الآية: ١٤٠

# الإهداء

إلى روعي وراحتي

أمي

إلى نور اللب و العين

أولادي... عباس وحسين

إلى من اشدد بهم ازري

اختي واخوتي

إلى قناديل دربي

أساتذتي في معهد العلمين

# شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد الأمين، وعلى أهل بيته وصحبه أجمعين ، أتقدم بوافر شكري وامتناني لكل من ساعدني في إعداد رسالتي هذه ولو بكلمة ، أولهم أستاذي المحترم الدكتور علي سعد عمران، لعلمه وحلمه وسعة صدره، ومواصلته رفدي بالمصادر والإرشادات والنصائح، وتحمله جهد الإشراف والمتابعة ،حتى أنهيت إعداد البحث.

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من مد لي يد العون، لكل من الأساتذة متفضلين الدكتور فؤاد جابر كاظم، والاستاذ سعد مظلوم العبدلي ، ولا يفوتني أن اتقدم بخالص شكري، واعتزازي بالسادة رئيس لجنة المناقشة والأعضاء للفضل بقبول مناقشة البحث، واخيراً شكري وتقديري لكل من قدم لي مصدراً أو أسدى لي نصيحة لهم مني جميعاً خالص تمنياتي بالتوفيق والحمد لله رب العالمين

## المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
٤	المبحث الأول: نظم الأغلبية وتولي السلطة
٥	المطلب الأول: ماهية نظام الأغلبية
٧	الفرع الأول: تعريف نظام الأغلبية
٩	الفرع الثاني: صور نظام الأغلبية
١٧	المطلب الثاني: أثر نظام الأغلبية في تولى السلطة
١٩	الفرع الأول: أثر نظام الأغلبية في تولى السلطة التنفيذية
٢٧	الفرع الثاني: أثر نظام الأغلبية في تولى السلطة التشريعية
٣١	المبحث الثاني: نظم النسبية وتولي السلطة
٣٢	المطلب الأول: ماهية نظم الانتخابات النسبية
٣٥	الفرع الأول: تعريف نظم الانتخابات النسبية
٣٦	الفرع الثاني: صور نظم الانتخابات النسبية
٤٠	المطلب الثاني: أثر نظم الانتخابات النسبية في تولى السلطة التشريعية
٤١	الفرع الأول: أثر نظم الانتخابات النسبية في تكريس الطائفية السياسية
٥٠	الفرع الثاني: أثر نظم الانتخابات النسبية في تداول السلطة
٥٥	الخاتمة
٥٧	المصادر

## المستخلص

يعد الانتخاب وسيلة قانونية ذات صبغة ديمقراطية يستطيع من خلالها أن يعبر الأفراد عن إرادتهم في اختيار ممثليهم في المجالس النيابية، وهذا ما يضفي الصبغة الشرعية على السلطة السياسية الحاكمة، فهو السبيل الديمقراطي الوحيد، لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة ومن هنا اتجهت الدول إلى الاهتمام بتنظيم أنظمتها الانتخابية، بما يحقق مقاصدها وفي الوقت نفس إرضاءً للإرادة الشعبية ولألا غدت السلطة السياسية غير شرعية، وهذا ما جعل مسألة انتقاء نظام انتخابي معين هو المقصد الحقيقي للقوى السياسية المتصارعة، فإذا تمّ اعتماد نظام الأغلبية ذي الدور الواحد سوف يؤدي هذا الاختيار إلى نجاعة الحكم، لأنه ينتج حكومة قوية يتفاعل معها الشعب، وبذلك تتحقق الشرعية السياسية، حتى مع القول بأن نظام الأغلبية لا يحقق عدالة انتخابية عددية، ويفضي إلى أغلبية وأقلية، فهذا لا يخالف المبدأ الديمقراطي طالما أن الأغلبية متماسكة، ومستقرة وتحترم الأقلية، التي تأخذ دور المعارضة، التي تستطيع أن تعبر عن إرادتها سواء في المجالس النيابية، أو خارجها، فنجاعة الحكم تكمن في نظام انتخابي يحقق العدالة والدقة، وقادرة على إدارة شؤون البلاد بأغلبية منسجمة، وهذا ما يحققه نظام الأغلبية، أمّا التمثيل النسبي فيعمل على إرساء العدالة في التمثيل النيابي من خلال مجموعة من الحلول لكيفية توزيع الأصوات على المقاعد، منعاً من حدوث هدر في الأصوات منها (طريقة الباقي الأكبر، وطريقة أقوى المتوسطات وهوندت وسانت ليغو) يحرص هذا النظام بأن يعطي لكل حزب أو كيان سياسي تمثيلاً برلمانياً يتناسب مع قوته العددية، وعلى الرغم من أن هذا النظام يتسم بالعدالة ووجد منعاً من هدر الأصوات، إلا أن تطبيق طرق معينة منه يؤدي إلى هدر الأصوات كما في حالة اعتماد نظام سانت ليغو بالطريقة العراقية فهو يؤدي إلى حرمان الأحزاب الصغيرة من الحصول على مقاعد نيابية، وتذهب إلى الأحزاب الكبيرة، إلا أن الاكتفاء بعدالة التمثيل النسبي يقودنا إلى ديمقراطية توافقية أو حكومة ائتلافية تقوم على التوافق بين جميع الأحزاب السياسية من أجل تكوين أغلبية برلمانية لتشكيل الحكومة ومن ثمّ تشكيل أغلبية هشة ضعيفة تسعى لتحقيق مصالح الأحزاب لا مصالح الشعب، يجب إعادة النظر في اعتماد التمثيل النسبي، ومحاولة الاستفادة من تجارب الديمقراطيات الناجحة في عملية انتقاء نظام انتخابي يحقق الاستقرار السياسي.